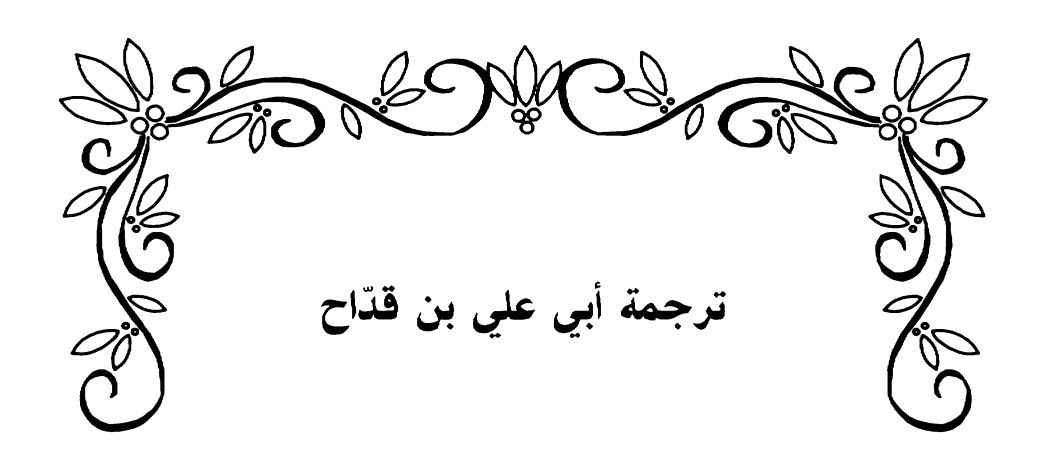


أبو علي ابن قدّاح[*]

(*) المسائل الفقهية لابن قدّاح (١٩ ـ ٤٦)، تحقيق أبي الأجفان: ط.دار سحنون تونس، الأولى ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.



ترجمة أبي علي بن قدّاح

- مصادر ترجمته:

إن تاريخ حضارتنا لزاخر بأسماء الأعلام الذين ضربوا بسهم وافر في خدمة علومنا الإسلامية، ولكن كتب التاريخ والتراجم لم تفض في التعريف بهم جميعاً، فهناك من أغفلتهم، وهناك من ترجمت لهم بإيجاز، ولم ينلْ منهم الحظَّ من العناية الكاملة إلا ذوو الشهرة الواسعة والمؤلفات العديدة التي ذاعت واخترقت الآفاق، وكذلك من كتبوا تراجمهم الذاتية أو دوَّنوا فهارس شيوخهم ومروياتهم ونشاطهم العلمي، ثم تداول طلبتهم تراجمهم وفهارسهم، وأخذها الخلف عن السَّلف.

أما الذين لم تتوفر لهم عواملُ الشهرة، ولم يتركوا مؤلفات كثيرة متداولة، فقد لا ينالون نصيبهم من الترجمة المعرفة بجوانب شخصياتهم وأثرهم في الحركة الفكرية، وقد يقتصر المترجمون لهم على ذكرهم مع التحلية المناسبة لهم أو الإشارات العابرة المتعلقة بهم، وقد تتحفنا كتب الرحلات أو برامج المشيخة بإفادات موجزة عنهم.

وصاحبنا ابنُ قداح كان من ثلة الأعلام المترجَم لهم بإيجاز، وهذا ما يقتضي جهداً في تتبع المواطن التي ذكر فيها، يبذله من رام التعريف به وإبراز شخصيته وبيان مكانته العلمية.

فالذين ترجموا له تكررت عندهم المعلومات عنه مع قلتها واختصارها، وهم من القدامى:

- ابن بطوطة في رحلته: **١/٣٣**.
- ابن فرحون، في الديباج: **٢/٨٢**.
- ابن حجر، في الدرر الكامنة: **٣/١٧٩**.
- ابن تغري بردي في المنهل الصافي (مخط)، وفي الدليل الشافي: **١/٥٠٢**.
- الزركشي، في تاريخ الدولتين: **٧٠**.
- ابن القاضي، في اللقط (ضمن ألف سنة من الوفيات: **١٨٩**)، وفي الدرة: **٣/٩٩**.

ومن المعاصرين:

- مخلوف: في الشجرة **٢٠٧**.
- النيفر (محمد البشير)، في المجلة الزيتونية المجلد ٤، ص**٢٨**، سنة **١٩٤٠**م.
- محفوظ، في التراجم: **٤/٥٨**.
- حسن حسني عبدالوهاب، في كتاب العمر: **١/٧٣٥ ـ ٧٣٧**، رقم **٢٠٤**.
- عبدالوهاب سعادة، في ميارة الصغرى (كما سماه): **١٣١**.

ومن الكتب التي ورد فيها ذكر ابن قداح:

- إكمال الإكمال (في عدة مواطن).
- تاريخ إفريقية في العهد الحفصي لبرنشفيك (في مواطن).
- جامع الزيتونة، للمعموري.

- الحلل، للسراج: ١/٥٨٨ ـ ٥٩٧.
- درة الغواص، لابن فرحون (في عدة مواطن).
- الفارسية (مقدمة المحققين).
- فهرس السراج: ٧٩أ، مخط المكتبة الوطنية بباريس ٧٥٨.
- معالم الإيمان، في ترجمة الحجاجي.
- معين الحكام، لابن عبد الرفيع (مقدمة المحقق).
- المعيار المعرب (في عدة مواطن).
- نزهة الأنظار، لمقديش: ١/٥٦٨.
- مواهب الجليل، للحطاب (في مواطن).
- نفح الطيب: ٥/٢٥٧.
- نوازل البرزلي، (في مواطن عديدة).
- نوازل عظوم (في مواطن).

ـ عصر ابن قداح وبيئته:

عاش ابنُ قدَّاح في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وأدرك من القرن الثامن ثلثه، بتونس قاعدة الدولة الحفصية آنذاك. وعاصر من أمرائها أبا عبدالله محمد بن أبي زكريا الحفصي (٦٤٧ ـ ٦٧٥)، وأبا زكريا يحيى الواثق ابن المستنصر بالله (٦٧٥ ـ ٦٧٨)، وأبا إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحيى (٦٧٨ ـ ٦٨٣)، وأبا حفص عمر بن أبي زكريا يحيى (٦٨٣ ـ ٦٩٤)، وأبا عبدالله محمد بن أبي زكريا يحيى المعروف بأبي عصيدة (٦٩٤ ـ ٧٠٩)، وأبا بكر الشهيد ابن يحيى (٧٠٩ ـ ٧٠٩)، وأبا البقاء خالد بن أبي زكريا يحيى (٧٠٩ ـ ٧١١)، وأبا يحيى اللحياني (٧١١ ـ ٧١٧)، وأبا عبدالله محمد بن اللَّحياني المعروف بابن أبي ضربة (٧١٧ ـ ٧١٨)، وأبا بكر أبا يحيى بن أبي زكريا (٧١٨ ـ ٧٤٧).

وفي عهد هذا الأمير الأخير لمع نجمُ ابن قدَّاح، وأُسندت إليه الخطط الهامَّةُ.

ولم تخل عهود هؤلاء الأمراء الحفصيين من اضطرابات سياسية وفتن بين الملوك وصراع على الحكم[(١)].

وليس هناك ما يدلُّنا على موقف لابن قدَّاح من أحداث عصره السياسية، كما كان لبعض العلماء من أقرانه[(٢)]؛ وإنما دلَّتنا بعضُ فتاويه والمسائل المأثورة عنه أنّه يُعرفُ النَّاسَ بالأحكام الشرعية لصور بعض الأحداث الناجمة عن أوضاع اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ مما يشغل المستفتين فيستوضحون عنه، ومن هذه الأحداث تطاولُ بعض الذّميين في المجتمع الحفصي وغدرُهم للمسلمين بسرقة أبنائهم وبيعهم من النصارى[(٣)]، ومنها: حصول بعض الأعراب على أموالٍ من طرقٍ غير مشروعة[(٤)]؛ ومنها: انحطاط قيمة الدرهم الحفصي وإصلاحُ أمره بضرب سكةٍ ترفع من قيمته[(٥)]، وسنرى ما أفتى به ابنُ قدَّاح في المسائل المتصلة بهذه الأحداث.

أمَّا الحياة الثقافية في هذه الفترة للدولة الحفصية فقد كانت تشهد ازدهاراً، فالأمراءُ كانوا يتنافسون في تشييد الجوامع والمدارس التي تحتضن مشيخة العلم وطلبته وخزائن كتبه، والأوقاف جارية على رواد العلم، وتونس قاعدة بني حفص تربط سندَها العلمي بمراكز الثقافة الأصيلة، وتستقبل الأعلام من الفقهاء والمحدثين والكتاب والشعراء وعلماء المعقول والمنقول الوافدين عليها من البلاد الأندلسية، أمثال:

- أبي الحسن علي بن موسى بن عبد الملك الغرناطي (ـ ٦٨٥هـ).

---

(١) انظر: المؤنس: ١٣٤ ـ ١٤٤، الأدلة البينة النورانية: ٦٢ ـ ٩٢.

(٢) من ذلك موقف القاضي ابن عبد الرفيع من خلع الأمير أبي البقاء خالد. انظر: تاريخ الدولتين للزركشي: ٦١، الأدلة البينة، للشماع: ٨٥.

(٣) الفتوى رقم ٧ ضمن الملحق.

(٤) الفتوى رقم ٢ ضمن الملحق.

(٥) المسائل: ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ـ ٣٥٧ ـ ٣٧٠، ضمن مسائل البيوع.

- وأبي العباس أحمد الفهري اللبلي الفقيه النحوي[1] (ـ ٦٩١هـ).
- وأبي يعقوب يوسف بن محمد المرسي أندراس الطبيب (ـ ٧٢٩هـ) تلميذ ابن زيتون[2].
- وأبي عبدالله محمد بن جابر الوادي آشي[3] (ـ ٧٤٩هـ).

ومن طلبة تونس من كان يرحلُ إلى المشرق فيأخذ عن أعلامه، ويعود بزاد علمي وفير؛ أمثال:

- أبي القاسم ابن أبي بكر بن مسافر المعروف بابن زيتون اليمني، قاضي الجماعة (ـ ٦٩١هـ) فقد كانت له رحلتان إلى المشرق، أولاهما: سنة ٦٤٨هـ، وثانيتهما: سنة ٦٥٦هـ، وكان قد أظهر كتب الفخر الرازي بتونس وأقرأها، وتداولها الناس بعد ذلك[4].
- وأبي يحيى أبي بكر ابن جماعة الهواري الفقيه العالم (ـ ٧١٢هـ)، وقد أخذ بالمشرق عن ابن دقيق العيد، وحجَّ سنة ٦٩٩، وله مؤلفات فقهية[5].
- وأبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بابن راشد القفصي الفقيه الأصولي المحقق (ـ ٧٣٦هـ)، وقد أخذ عن الشمس الأصفهاني والناصر الأبياري والشهاب القرافي وأضرابهم من مشيخة مصر بعد أن استفاد من علماء تونس والمغرب[6].

---

(١) دوّن اللبلي فهرسةً لشيوخه نشرته دار الغرب الإسلامي؛ بتحقيق ياسين عياش وعواد أبو زينة سنة ١٩٨٨م.

(٢) الديباج: ٣٧٢/٢.

(٣) له برنامج ضمنه شيوخه وما أخذه عنهم من الكتب، نشرته دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٨٠؛ بتحقيق المرحوم محمد محفوظ، ثم نشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى سنة ١٩٨١؛ بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة.

(٤) شجرة النور: ١٩٣، رقم ٧٥٠.

(٥) تاريخ الدولتين: ٦٣، ٧٦، تراجم المؤلفين التونسيين: ٤٨/٣، رقم ٩٨.

(٦) إتحاف أهل الزمان: ١٧٢/١، تراجم المؤلفين التونسيين: ٣٢٩/٢، درة الحجال: ١١٢/٢، نيل الابتهاج: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وكل ذلك أثرى الحياة الثقافية بتونس، ووسَّع مجال التلاقح العلمي بها، وجعل مرتاديها ينوهُون بأعلامها، ويغتبطون بالأخذ عنهم والاستفادة من مؤلفاتهم.

ومن هؤلاء: أبو عبدالله محمد المقَّري التلمساني (ـ ٧٥٩هـ) الذي قال: (لقيتُ بتونس غيرَ واحدٍ من العلماء والصلحاء، يطول ذكْرُهُم)[١].

ومنهم: أبو البقاء خالد بن عيسى البلوي الذي عَبّر عن سعادته بلقاء أعلام تونس، وسمى بعضهم قائلاً: (ظللتُ ألقى أكابر الأوْلياءِ وآخذُ عن العلماء الأتقياءِ)[٢].

وكان للعلوم الشرعية في هذه البيئة حظُّها الأوفر، وخاصة علم الفقه الذي برز في مجاله كثيرون، تلقوا المشعلَ عن مدرستي القيروان والمهدية، وورثوا رصيدهما الضخمَ في فنون الفقه وأصوله وقواعده ومروياته وفتاويه، وهاتان المدرستان كانتا أعطتا لنهر المذهب المالكي أزكى الروافد.

فمن أعلام الفقه المالكي المعاصرين لابن قداح بتونس: أبو يحيى ابن جماعة سالف الذكر مؤلف كتاب هام في البيوع، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن عبد النور (كان حياً سنة ٧٢٦هـ) له اختصار تفسير الفخر الرازي، وتقييد كبير على كتاب الحاصل، والحاوي في الفتاوى.

وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيع الربعي (ـ ٧٣٣هـ) قاضي الجماعة، والذي طالت حياته في خدمة المذهب، وتولى الخططَ والتدريس والإفتاء، وكان عليه مدارُ الفتيا مع ابن قدَّاح[٣]، وله مؤلفات هامةٌ في الحديث وفي الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك في الأحاديث التي أخرجها في الموطأ، ولم يعمل بها. ودوّن فهرسة لشيوخه.

---

(١) نفح الطيب: ٥/٢٥٢، وقد سمّى المقري بعض من لقيهم وحاورهم من أعلام تونس. وانظر: كتابنا «الإمام أبو عبدالله المقرئ التلمساني»، ط. الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٨.

(٢) تاج المفرق في تحلية علماء المشرق: ١/١٦٧ وما بعدها.

(٣) الديباج: ٢/٨٢.

أما في المجال الفقهي؛ فقد ألف «معين الحكام»[١]، و«إدراك الصواب في أنكحة أهل الكتاب»، و«منع شهادة المسلمين على الذميين»، و«اختصار مسائل ابن رشد»، و«تجريد المسائل الأجنبيات الواقعة في غير تراجمها من المدونة»[٢].

- وابن راشد القفصي سالف الذكر زوّد مكتبةَ المالكية بمؤلفات هامة في الفقه والأصول، منها: موسوعته في المعاملات الموسومة بـ «الفائق في الأحكام والوثائق»[٣].

- وأبو عبدالله محمد بن عبد السلام الهواري (ـ ٧٤٩هـ) قاضي الجماعة شيخ الإمام أبي عبدالله محمد بن عرفة[٤]، له شرح موسع على مختصر ابن الحاجب الفرعي، نوّه به ابن فرحون، فقال: (شرح (ابن عبد السلام) مختصرَ ابن الحاجب الفقهي شرحاً حسناً، وقع عليه القبول، هو أحسن شروحه)[٥].

ومختصر ابن الحاجب هذا لخص فيه صاحبهُ طرق أهل المذهب في كل باب، وحصر أقوالهم في كل مسألة، ولذا وصفه ابن خلدون بأنه (كالبرنامج للمذهب)[٦].

وهذا المختصر من المصنفات المعتمدة في المذهب بتونس، وقع الاعتناء به دراسةً وشرحاً وتعليقاً، فبالإضافة إلى شرح ابن عبد السلام المذكور شرحه ابن راشد القفصي في كتابه الموسوم بـ «الشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب»[٧].

---

(١) نشرته دار الغرب الإسلامي في جزأين بتحقيق الدكتور محمد بن عياد سنة ١٩٨٩؛ وكان هذا التحقيق في نطاق الإعداد لنيل دكتوراه الحلقة الثالثة في الفقه والسياسة الشرعية من كلية الشريعة وأصول الدين بتونس.

(٢) ترجمة ابن عبد الرفيع ومصادرها في كحالة: ١/٢٠.

(٣) تتوفر منه عدة نسخ مخطوطة، منها: نسخة د.ك.ت.

(٤) برنامج المجاري: ١٤٢.

(٥) الديباج: ٢/٣٣٠.

(٦) مقدمة ابن خلدون: ٣٢٢، ط.دار المصحف، مصر.

(٧) الديباج: ٢/٨٢، نيل الابتهاج: ٢٣٥.

وشرحه أبو عبدالله محمد بن هارون الكناني القاضي (٧٥٠هـ)، كما شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي أيضاً. وقد أفاد ابن عرفة أن هذا العالم بلغ رتبةَ الاجتهاد في المذهب[١].

وهذه الطبقة من أعلام المالكية بتونس، التي عاصرت ابن قداح، عملت معه على تركيز المذهب ودعمه، وبث إشعاعه خارج البلاد بواسطة الرحلات والمؤلفات والأبحاث والفتاوى، ومهَّدت لظهور طبقة أخرى واصلت مسيرة خدمة العلوم الإسلامية، من رجالها الإمام أبو عبدالله محمد بن عرفة الورغمي (ـ ٨٠٣هـ)، والعلامة ولي الدين ابن خلدون (ـ ٨٠٨هـ) ونظراؤهما.

وقد نفقت سوق العلم بتونس الحفصية على أيدي هؤلاء الأعلام، فكانت حلقات دروسهم تُعقد في جامع الزيتونة وفي المدارس العلمية التي يؤمها طلبة وافدون من أماكن نائية، يتحمَّلون أحياناً شظفَ العيش وقسوته في سبيل العلم، وقد وصف ابنُ قداحٍ وضعَهم الحرج، فقال: (الطالب يأتي إلينا ويترك زوجته، إن كان متزوجاً، ويرضى بالغربة والصبر على القمل والبرغوث، ويخدم بيده من طبخ وغيره، وهو مجتهد في العلم)[٢].

ونذكر من المدارس التي كان لأمراء بني حفص وأميراتهم فضل تأسيسها:

ـ الشماعية:

أسسها الأمير أبو زكرياء يحيى الأول بسوق الشمَّاعين[٣] عند استقلاله عن الدولة الموحدية في حدود سنة ٦٣٥هـ، ومن أشهر مشائخها: قاضي الجماعة أبو القاسم ابن البراء (ـ ٦٧٧هـ)، وأبو علي ابن قداح (ـ ٧٣٤هـ)،

---

(١) الحلل السندسية: ٥٩٨/٣/١، النيل: ٢٤٢.

(٢) معالم الإيمان: ١٤٤/٤ ـ ١٤٥.

(٣) المعموري: جامع الزيتونة: ٨١. وهذه المدرسة ما زالت قائمة بزنقة الشماعين قرب سوق البلاغجية، وسوق العطارين، وجامع الزيتونة.

وأبو عبدالله ابن عبد السلام (ـ ٧٤٩هـ)، وسكنها ابن عرفة (ـ ٨٠٣هـ)، والبرزلي (ـ ٨٤١هـ)، ونزل بها خالد البلوي في رحلته[١] سنة ٧٣٩هـ وتحدث عنها.

التوفيقية:

بنتها الأميرة عطف زوجة أبي زكرياء يحيى في عهد ابنها الأمير أبي عبدالله محمد المنتصر بالله (٦٤٧ ـ ٦٧٥هـ) مع جامع التوفيق المجاور بها[٢]. وممن درس بها: أبو بكر ابن سيّد الناس اليعمري الإشبيلي (ـ ٦٥٧هـ)، ومحمد بن نصر البسكري، والإمام محمد بن عرفة (ـ ٨٠٣هـ)، وكان الأبِّي يسكنها سنة ٧٩٦هـ[٣].

ـ المعرضية:

أسسها الأمير أبو زكرياء ابن أبي إسحاق إبراهيم بن أبي زكرياء.

وكان مؤسِّسُها يحضر دروسها يومي الإثنين والجمعة، ويتابعها في سائر أيام الأسبوع من نافذة تشرف عليها، ويشجعُ طلبتها ويعينُهم بالنقد والطعام[٤]، وكان قد عيَّن من مدرسيها أبا العباس أحمد الغرناطي (ـ ٦٩٢هـ)، ودرس بها أيضاً الفقيهُ أبو عبدالله محمد الزندِوي[٥] (ـ ٨٧٤هـ).

ـ العنقية:

أسستها الأميرة فاطمة أخت السلطان أبي يحيى ابن أبي زكرياء سنة ٧٤٢هـ، وانتدبت للتدريس بها قاضي الجماعة أبا عبدالله محمد بن

---

(١) تاج المفرق: ٢/٩٣.
(٢) الأدلة البينة: ٦٣، المؤنس: ١٣٥.
(٣) إكمال الإكمال للأبي: ٦/٣٣.
(٤) الحلل السندسية: ١/٤/١٠٤٠.
(٥) تاريخ الدولتين: ٢٠٩.

عبد السلام (ـ ٧٤٩هـ)، ثم قدمت مكانه أبا عبدالله محمد بن سلامة (ـ ٧٤٦هـ)[١].

وهناك مدارس أخرى يترجح أنها من تأسيس أهل الفضل والإحسان والعلم، خدمةً لأهله، وسعياً لنشره، وهي العصفورية، والمغربية، والمرجانية[٢].

هذا؛ وقد كانت المكتبات ـ في هذا العهد ـ تُؤدي دورها في تقريب المعرفة وتوفير المصادر في مختلف الفنون وأشهرها تلك التي أسسها أبو زكرياء الحفصي (ـ ٦٤٧هـ) بقصره، وضمت ستة وثلاثين ألف مجلد[٣]، وقد استمر إشعاعها العلمي إلى سنة ٧١٦ حيث باعها أبو يحيى اللحياني في هذه السنة[٤].

كما كانت المدارسُ تضمُّ مكتباتٍ ينتفع بها الطلبة ورواد المعرفة.

وكما كان أعلام العهد الحفصي يقومون بالتدريس والمذاكرة العلمية وينصرفون إلى التدوين والتصنيف، فقد كانت تُسند إليهم الخططُ التي كان من أهمها:

ـ القضاء:

وهو منصب يتولى أصحابُه الفصلَ في الخصومات بين الناس قطعاً للتنازع، وحسماً للتداعي، باعتماد الأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنَّة والتي تضمنتها كتبُ الفقه في أبواب المعاملات، ويندرج هذا المنصبُ في عموم الخلافة ممثلاً أحد وظائفها[٥].

---

(١) م، ن: ٧١. وهذه المدرسة ما زالت قائمة بنهج عنق الجمل قرب القصبة، وشارع باب البنات.

(٢) انظر عنها: جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي: ٨٥ ـ ٨٦.

(٣) انظر: الأدلة البينة: ٥٧، رحلة التجاني: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٤) المؤنس: ١٤٣.

(٥) مقدمة ابن خلدون: ١٥٧.

وأعلى رتب هذا المنصب وأجلُّها: قضاء الجماعة، والمقصود بالجماعة كما أوضح القاضي أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي (٤٨٦هـ): جماعة القُضاة، قال: قد جرى التزام هذا اللقب في الأندلس مقابل قاضي القضاة بالمشرق للتخلص من النهي الوارد عن التسمِّي بقاضي القضاة[١]، ثم انتشر في الشمال الإفريقي والمغرب الأقصى[٢].

وكان لقاضي الجماعة في هذا العهد سُلطة واسعةٌ، من ذلك تعيينُه للشهود وإشرافه على خَطابةِ جامع الزيتونة[٣] إلى جانب فصل النوازلِ والإشراف على شؤون المحجور عليهم، واستشارته في من يُقدمِ من قضاة الكورِ، ويكتب إليهم السلطان بولاية القضاء[٤].

وفي هذا العهد الحفصي جرى العرفُ بتقديم قاضٍ للأنكحة يتولى النظر في مسائل الأحوال الشخصية، ويكون كالنائب عن قاضي الجماعة، وأحياناً يتعارضان في بعض الأمور، كما وقع بين ابن عبد الرفيع، وهو قاضي الجماعة، وبين ابن عبد السلام، وهو قاضي الأنكحة، فأراد الأخيرُ الاستقلال ببعض الأمور فلم يوافقه ابن عبد الرفيع، مستظهراً برسم يُثبت أن قاضي الأنكحة لا يستقل بنفسه، وأنه يكون تحت نظر قاضي الجماعة، ولما بلغ الأمر إلى الخليفة أمرهما بأن يستقل كل واحد منهما بما النظرُ إليه،

---

(١) ممن كان يعلن كراهيته لهذه التسمية من المغاربة الإمام أبو عبدالله المقري (ـ ٧٥٩) فمما كتب به لتلميذه أبي إسحاق الشاطبي: (أنا أكره هذا الاسم محتجاً بقول النبي ﷺ: **«إن أخنع الأسماء عند الله يوم القيامة رجل تسمى بملِكِ الأملاك، لا مالك إلا الله»**.

وأخنع الأسماء: أوضعها.

والحديث أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: أبغض الأسماء إلى الله.

انظر: الإفادات والإنشادات، للشاطبي: **١٦١ ـ ١٦٢**.

(٢) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي: **٥/١٤٠**، إكمال الإكمال، للأبي: **٥/١٧١**، النظم الإسلامية في المغرب، ج.ف.ب. هوبكنز، تعريب أمين توفيق الطيبي، ص**١٩٥** وما بعدها، ط. الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٠م.

(٣) تاريخ الدولتين: **٦٧**.

(٤) نوازل البرزلي: **٢/١٣٧** أ.

وذات مرة أُريد تقديم بعض الفقهاء لمنصب قاضي الأنكحة، فشرط أن لا يكون لقاضي الجماعة عليه نظر.

وكان الإمام ابن عرفة يقول: (الصواب أن الأمر في ذلك ينبني على ما يرسمه الإمام (أي: الأمير) ويجعله لكل منهما)[1].

وينقل عنه البرزلي أنه قال عن تعدد القُضاة بتونس: يخصص أحدُهما بأحكام النكاح ومتعلقاته، والآخر بما سوى ذلك[2].

ـ الإفتـاء:

وهو منصب يضطلع به الفقهاء لتعريف المستفتين بالأحكام الشرعية في ما ينجم من أحداث ويطرأ من وقائع، والحاجة أكيدة إلى هذا الدورِ في مجال العبادات وفي مجال المعاملات.

ولم يكن أمرُ الإفتاء، وتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع الناجمة، بالأمر الميسور لجميع الفقهاء، لأنه يحتاج إلى دربة وإدراك المقاصد وحسن تصور للفقه وأصوله وقواعده، وقد كان أبو صالح أيوب بن سليمان بن صالح المعافري القُرطبي[3] (ـ ٣١٠هـ) يقول: (الفتيا دربة، وأول حضوري للشورى في مجالس الحُكام ما دَريْتُ ما أقول في مجلس شاورني فيه سليمان بن داود، وأنا أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن، ومن تفقد هذا المعنى من نفسه مِمَّنْ جعله الله إماماً يُلجأ إليه ويعولُ الناسُ في مذاهبهم عليه، وجد ذلك حقاً، وألفاه ظاهراً وصدقاً، وقف عليه عياناً، وعلمه خُبراً والتجربة أصل في كل فن ومعنى مفتقر إليه.

---

(١) إكمال الإكمال: ٥/١٧١.

(٢) نوازل البرزلي: ٢/١٣٧ب.

وقال البرزلي: قد يختلفون في قضية: هل هي من الأنكحة أو غيرها، فيحكم قاضي الجماعة فيهما لأن ولايته أتم، وإنما قاضي الأنكحة شبه عامل من عماله وإن كان إنما يوليه الأمير.

(٣) ترجمته في شجرة النور: ٨٥ ـ ٨٦، رقم ١٧٤.

كما كان الفقيه أبو عبدالله محمد بن عتَّاب القرطبي[1] (ـ ٤٦٢هـ) يقول: (الفُتيا صنعة)[2].

وكان الأمراء أنفسُهم يسألون قضاتهم وعلماءَهم عن أحكام الأمور المستجدة، كما فعل أبو يحيى أبو بكر في قضية سرقة الذميين لصبيان المسلمين[3].

وكان الأمير يردُّ الفتيا إلى من يراه أهلاً لها[4] فينتصبُ في المساجد العظامِ لأداء هذه المهمة، ويتولى في غيرها من المساجد أكفاءُ الفقهاءِ إفتاءَ الناسِ دون تعيين رسمي.

وقد يعمد المفتي إلى الاقتراب من مواطن التجمع كالأسواق تيسيراً للوصول إليه لاستفتائه، كما فعل أبو محمد عبدالله الحجاجي[5]. القيرواني، إذ كان يجلس للإفتاء بعد صلاة العصر عند الخلفاء بالقيروان، ويبرر ذلك بقوله: إذا كنتُ قريباً من الأسواق، كل من تنزل به مسألةٌ في صلاته أو صرفه أو نحو ذلك، لا يبخلُ من الوصول إليَّ يسألُ[6].

ـ الحسبة:

وهي الخطة التي يتولى صاحبُها تتبع المنكرات الظاهرةِ لمقاومتها وردع أهلها.

وقد برز في هذا العهد خبيرٌ من أهل البصر في شؤون البناء والعمران، استعان به القضاة فيما كان متعلقاً بهذا الجانب، مما هو راجعٌ

(١) ترجمته في: م، ن: ١١٩، رقم ٣٣٦.

(٢) أحكام ابن سهل: ١ب. مخط د.ك.ت، رقم ١٨٣٩٤.

(٣) الفتوى رقم ٧ ضمن الملحق.

(٤) مقدمة ابن خلدون: ١٥٧.

(٥) سيأتي ضمن تلاميذ ابن قداح.

(٦) معالم الإيمان: ٤/١٤٥، وقد علق ابن ناجي على ذلك بقوله: (هذا من رفقه بخلق الله).

إلى الدعاوى أو إلى النظام العمراني للعاصمة التونسية، وهو محمد بن إبراهيم اللَّخمي، المعروف بابن الرامي البناء الذي كان ملازِماً لابن عبد الرفيع، وكان يستفتي فقهاء عصره كابن راشد وابن قدَّاح. وترك لنا أثراً فقهياً نفيساً موسوماً بـ «الإعلان بأحكام البنيان»[(١)].

هذه لمحة موجزة عن البيئة التونسية في عصر أبي علي ابن قداح، توخيت بعرضها وضع هذا العالم في المحيط الذي أسهمت عواملُه في نحت شخصيةِ الرجل، وكان هو بدوره متفاعلاً مع بعضِ أحداثه مؤثراً في تياره الثقافي.

ـ ولادة ابن قدَّاح وأسرته:

عمر بن علي بن عبدالله[(٢)] الهَوَّاري التونسي المالكي، كنيته أبو عليّ[(٣)] المعروف بابن قدَّاح[(٤)].

لم يشر مترجموه إلى سنة ولادته، إلا ابن حجر الذي قال: ولد قبل سنة ٦٥٠هـ[(٥)].

سكتت المصادر عن أسرته وعن والده، فلم نظفر إلا بإشارة عابرة تفيدنا أن والده كان يمتهن صناعة الجير، وأنه هو نفسه تعاطى هذه الصناعة، جاءت هذه الإشارة ضمن إفادات أبي عبدالله محمد المقري (ـ ٧٥٩هـ) الذي كان زار تونس وتلقى عن شيوخها كما أسلفنا. يقول المقري:

(١) كان تحقيق هذا الكتاب موضوع أطروحة أنجزها الأخ عبدالرحمٰن بن صالح الأطرم؛ ونال بها درجة الماجستير في الفقه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الفقه سنة ١٤٠٣هـ.

(٢) انفرد بذكر هذا الجد ابن حجر في الدرر الكامنة: ١٧٩/٣.

(٣) يعرف بهذه الكنية لدى مترجميه القدامى، وكلما ذكر في المعيار وغيره من المصادر؛ وكناه مخلوف بأبي حفص في الشجرة: ٢٠٧/١.

(٤) درج شيوخنا على نطق ابن قداح بتضعيف الدال.

(٥) الدرر الكامنة: ١٧٩/٣.

(حُدثت أن الفقيهَ أبا عبدالله ابن العواد العدل بتونس التقى يوماً مع القاضي أبي علي ابن قدّاح، وكان ابنُ العواد شيخاً، فقال له أبو علي: كبرتَ يا أبا عبدالله فصرت تمشي كل شبر بدينارٍ، يُوَرِي بكثرةِ الفائدةِ في مشيهِ إلى الشهادة، فقال له: كنت إذ كنتُ في سنك أُخرجُ رزقي من الحجَر، يُعرضُ لابن قداح بأنه جيَّار وكذلك كان هو وأبوه رحمهم الله تعالى جميعاً، وهذا من مزاح الأشراف)[1].

وهذا يدلنا على أنه من أسرة كادحة، تحصل رزقها بجهد ومشقة، وعلى أنه كان يتمتع بهمة علمية وشغفٍ بالدرس أهلاه أن يتبوأ أسمى المناصب، ويصبح مرجعاً في الفتوى.

وهناك حكاية ساقها الأبّي[2] عرفتنا أن زوج ابنته هو الشيخ أبو عبدالله محمد الأجمي (ـ ٧٤٩هـ)، وأنه كان يصل هذه البنتَ ويقدم إليها وإلى زوجها ممَّا يُهدى إليه.

والأجمي كان قاضي الأنكحة بتونس، أخذ عنه ابنُ عرفة، والخطيبُ ابن مرزوق التلمساني، وأبو عبدالله المقري، وحلاه الأخير بـ (حافظ فقهاء تونس في وقته)[3].

---

(١) نفح الطيب: ٥/٢٥٧.

(٢) إكمال الإكمال: ٥/٢٥٠. ونص الحكاية: قال الشيخ الأبي: حدثني من أثق به أن الأجمي كانت زوجته ابنة الشيخ الفقيه قاضي الجماعة أبي علي ابن قداح، فأهدى ابنُ القداح لابنته لبناً فشرب منه الأجمي، ثم اتفق أن أخبره ابنُ قداح أن ذلك اللبن أهداه إليه بعضُ الشهود الذين يأخذون الأجرة على الشهادة، فقال: إنا لا نستحل طعامَ من يأخذ الأجرة على الشهادة فقام وقاء اللبن، ورجح هذا الوجه على الصدقة بثمنه خوف أن ينمو اللحم من شيء حرام.

وساق هذه الحكاية ابنُ عرفة وعقب عليها بقوله: (... ثم لما صار هو (الأجمي) شاهداً كان يأخذ في الشهادة قدر الدينار كل يوم، وما ذلك إلا لأنه كان يأخذ ذلك من وجهه، والشاهد الأول لم يكن يأخذ ذلك من وجهه). تفسير ابن عرفة ٢/٧٩٦، وفيه: صحف الأجمي إلى اللخمي.

(٣) نفح الطيب: ٥/٢٥١. وترجمة الأجمي في تاريخ الدولتين: ٨٨، الحلل السندسية ١/٣/٦٩٣، نيل الابتهاج: ٢٤٢.

ـ شيوخه:

لم يقع التصريح إلا باسمين من أسماء شيوخه:

أحدهما[1]: أبو محمد عبدالحميد بن أبي البركات بن عمران بن أبي الدنيا الصَدَفي الفقيه الأصولي. ولد بطرابلس سنة **٦٠٦**هـ، ورحل إلى المشرق سنة **٦٢٤**هـ، ثم سنة **٦٣٣**هـ، فأخذ عن أعلام الإسكندرية، ثم نزل بتونس، وتولى بها خططاً نبيهةً كقضاء الأنكحة ثم قضاء الجماعة سنة **٦٧١**هـ، له تآليف في العقيدة وفي الجهاد، وله شعر جيد. أخذ عنه كثيرٌ من طلبة تونس[2]، وتوفى بها سنة **٦٨٤**هـ.

وثانيهما: أبو أحمد الزواوي، وقد انفرد بذكره ابن حجر[3] (؟).

ونقدِّر أنَّ ابنَ قدَّاح أخذ عن طبقة أبي محمد ابن أبي محمد بن أبي الدُّنيا من الشيوخ الذين كانت تزخر بهم مساجدُ العاصمة الحفصية ومدارسها، أمثال: أبي القاسم ابن علي بن البراء التنوخي (ـ **٦٧٧**هـ)، وأبي عبدالله محمد بن إبراهيم الخبَّاز اللواتي (ـ **٦٨٣**هـ) الذي تقلَّد قضاء الجماعة بتونس[4] سنة **٦٦٠** ثم سنة **٦٦٧**، وأبي القاسم تقي الدين بن زيتون قاضي الجماعة (ـ **٦٩١**هـ) سالف الذكر، وأبي العباس أحمد البطرني الأنصاري[5] (ـ **٧١٠**هـ).

ولئن لم تشر مصادرُ ترجمة ابن قدَّاح إلى ارتحاله لتلقي العلم، فإن تلميذه القَصْري وصفه بالحاج[6] مما يدل على أن له رحلةً مشرقيةً وفرت له فرصة لقاء علماءِ المشرق ومحدثيه.

---

(١) ذكره مخلوف في الشجرة: **٢٠٧**، ومحفوظ في التراجم: **٥٨/٤**.
(٢) شجرة النور: **١٩٢/١**، رقم **٦٤٥**.
(٣) الدرر: **١٧٩/٣**، ولما نظفر بترجمته.
(٤) شجرة النور: **١٩٢**، رقم **٦٤٤**.
(٥) تاريخ الدولتين: **٦٠**، الحلل السندسية: **٦٣٤/٣/١**.
(٦) فهرس السراج: **٧٩**أ.

ـ تلاميذه:

إن انتصاب أبي علي ابن قداح للتدريس بالمدرسة الشماعية[1] القريبة من جامع الزيتونة ليدل على أن الآخذين عنه من الطلبة كثيرون، ذلكم أنّ هذه المدرسة كانت تستقطب مشاهير المدرسين وتُحظى بعناية الأمراء، وتزخر بطلبة العلم وتنتصب في قلب المدينة[2].

ولكن المعروفين من تلاميذه الذين سمتهم بعضُ المصادر قليلون، وهم:

ـ أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد القيسي الصفاقسي، كان علامةً فقيهاً لغوياً محققاً، أخذ عن جماعة من أهل المشرق ومن أهل المغرب، له نوازل في الفروع الفقهية وشرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي وإعراب القرآن وغير ذلك[3] (ـ **٧٤٣**هـ)، وكان البرهان الصفاقسي يبالغ في تعظيم ابن قدَّاح[4].

ـ أبو الحسن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، والد المؤرخ الفقيه برهان الدين إبراهيم صاحب الديباج. نزح أبوه محمد بن فرحون من تونس فاستقر بالمدينة المنورة وتزوج بها سنة **٦٩٢**هـ، فأنجب خمسة من الذكور اشتهر منهم المؤرخ عبدالله البدر، وأبو الحسن علي هذا[5].

رحل أبو الحسن بن فرحون إلى مصر والمغرب سنة **٧٣٠**هـ، فأتيح له أن يلقى أعلاماً بتونس كابن عبد الرفيع، وأن يأخذ بها عن ابن قداح.

كان أبو الحسن ابن فرحون من علماء المدينة وأعيانها، سمع بها على

---

(١) تاريخ الدولتين: ٧٠.

(٢) انظر عن اجتماع أبي البقاء خالد البلوي فيها بطلبتها (تاج المفرق **٢/٩٣ ـ ٩٤**).

(٣) شجرة النور: **٢٠٩**، رقم ٧٢٦.

(٤) الدرر الكامنة: **٣/١٧٩**.

(٥) عرفنا بالأسرة الفرحونية وأرخنا لأعلامها ضمن كتابنا: برهان الدين بن إبراهيم بن فرحون.

والده وغيره من محدثيها، وأخذ عن شيوخها وشيوخ مصر والمغرب، وكان متضلعاً في الفقه والأصلين والعربية والبيان والمعاني، مشاركاً في المنطق والجدل، ملازماً الاشتغال بالفقه والعربية في المسجد النبوي، وله عدة مؤلفات هامة[1] (ـ ٧٤٦هـ).

ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن حيدرة التونسي قاضي الجماعة[2].

كان فقيهاً حافظاً. حلاَّه تلميذُه أبو الطيب ابن علوان بـ (الإمام العلامة قاضي الجماعة الحافظ لمذهب مالك من التبديل والتحريف، فارس علم التجريح والتعديل القائم على الأحكام المحررة)[3].

انفرد ابن حيدرة بشيخوخة العلم بعد ابن عبد السلام، وكان مولعاً بكتاب ابن يونس[4] في الفقه[5].

توفي على قضاء الجماعة سنة[6] (٧٧٨هـ).

ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي[7] إمام تونس وعالمها وخطيبها، حلاه الرصاع بـ (شيخ الإسلام، علم الأعلام، الإمام الصالح القدوة الفهَّامة)، له مؤلفات هامة، منها: مختصره الفقهي ومختصره الأصلي، وروى عنه تفسيراً للقرآن، وكان مفتياً محدثاً شهرته واسعة، وأثره في خدمة المذهب واضحة.

حج سنة ٧٩٢هـ فلقي البرهان بن فرحون بالمدينة وذاكره (ـ ٨٠٣هـ).

---

(١) التحفة اللطيفة للسخاوي: ٣/٢٥٢، رقم ٣٠٧٧، الديباج المذهب: ٢/١٢٥ ـ ١٢٦، درة الحجال: ٣/٢٤٢.

(٢) ذكر البرزلي أنه تلميذ ابن قداح (المعيار: ٤/٣٤٠).

(٣) النيل: ٧٤.

(٤) يسمى كتاب الجامع، ويعرف بمصحف المذهب.

(٥) الديباج: ١/٣٤٦.

(٦) تاريخ الدولتين: ١٠٨.

(٧) برنامج المجاري ١٣٨، رقم ٢٢، البستان لابن مريم: ١٩٠ وما بعدها، الحلل السندسية ١/٣/٥٨٨، الديباج: ٢/٣٣١.

ـ أبو محمد عبدالله بن محمد بن زيد الحجاجي من أهل القيروان، ارتحل إلى تونس فأخذ بها على الشيخ ابن قداح.

وقد نال ثقةَ شيخه ابن قداح فقدَّمه لخطة العدالة، فانتصب شاهداً بالقيروان مفتياً لأهلها مع الرفق بهم بالجلوس قرب أسواقهم، كما أسلفنا.

توفي الحجاجي بالقيروان ودفن بباب تونس، قرب ضريح أبي الحسن القابسي[1].

ـ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أبي بكر بن علي الشهير بابن مسلم القصري مولداً ومربى، نزيل سبتة. قال عنه تلميذه يحيى السراج: (الشيخ الفقيه القاضي النزيه الأستاذ المقرئ الحاج الرحال الراوية... كان عارفاً بالقراءات والفقه، أخذ بحظ وافر من الرواية، مشاركاً فيما سوى ذلك، خيِّراً فاضلاً ذا سمْتٍ حسن وحال مستحسن).

كان بتونس سنة ٧٢٨هـ، فأخذ بجامع الزيتونة عن بعض أعلامه من المحدثين والفقهاء، ونال إجازتهم، كما أفاد السراج في فهرسته، حيث عدَّ من شيوخه بتونس: أبا عبدالله محمد بن جابر القيسي الفقيه المقرىء المحدث، وأبا محمد عبدالله بن محمد بن البراء التنوخي الإمام الخطيب، وأبا عثمان سعيد البكري المقرىء، وأبا عبدالله محمد بن برال الأنصاري المقرئ، وأبا علي بن قدَّاح الهواري. وهذا الأخير أجاز لأبي محمد ابن مسلم القصري الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم بن الحجاج، وكتاب الموطَّأ رواية يحيى بن يحيى[2].

هذا؛ ولا يبعد أن يكون من تلاميذ ابن قداح أبو الحسن علي بن المنتصر العالم الصالح الذي قال عنه ابنُ عرفة: (لم أدرك مبرزاً إلا هو وابن عاشر بالمغرب). وقد حج سنة ٦٩٩، وتوفي[3] سنة ٧٤٢هـ، لا يبعد

---

(١) معالم الإيمان: ١٤٤/٤ ـ ١٤٥.

(٢) فهرس السراج: ٧٨ب.

(٣) ترجمته في الشجرة: ٢٠٩، رقم ٧٢٥.

ذلك لأنه حضر حلقة الفتوى لابن قداح، ونقل عنه بعض فتاويه[(١)].

وهكذا نرى من تلاميذ ابن قداح، الوافدين من البلاد التابعة للسلطة الحفصية ومن البلاد النائية.

والملاحظ أن ابن قداح لما درَّس بالشماعية أضاف إلى بطالة الخميس والجمعة التي جرى العرف بها ومضى عليها عملُ الشيوخ بتونس يوم الإثنين، فكان لا يدرس فيه أيضاً[(٢)].

ـ صفاته ومستواه العلمي:

حلاّه بعض مترجميه ببعض الأوصاف التي تُلقي بعضَ الضوء على شخصيته، قال عنه ابن بطوطة بعد ملاقاته: (الفقيه... كان من أعلام العلماء)[(٣)]. وقال عنه الصلاح الصفدي: (كان في مذهب مالك رأساً، لا يرى أحد من الأفاضل به بأساً، عديم النظير في فنه، ما له مشابه في استحضاره وحدة ذهنه)[(٤)].

وقال عنه البرهان بن فرحون: (كان جليل القدر مشهور الذكر)[(٥)].

وحلاه السراج بـ (الشيخ الفقيه المفتي المدرس الراوية المحدث الحاج)[(٦)].

وقال ابن ناجي: (كان رقيق القلب)[(٧)].

وقال عنه ابن حجر: (كان ذا عبادة وتقشف ومهن)[(٨)].

---

(١) الفتوى رقم ٣ ضمن الملحق.

(٢) إكمال الإكمال: ٣/٤٨٣. وقد لاحظ الأبِي هذا العرفَ يُحترمُ ما لم يصادمْه شرطٌ في أصل التحبيس، لأن الشرط يترجح على العرف ولا يُخالف.

(٣) الرحلة: ١/٣٣.

(٤) أعيان العصر: ٢/٢٢٤.

(٥) الديباج: ٢/٨٢.

(٦) فهرس السراج: ٧٩أ.

(٧) معالم الإيمان: ٤/١٤٤.

(٨) الدرر الكامنة: ٣/١٧٩.

وحلاه أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الزركشي بقوله: (كان فقيهاً حافظاً لمذهب مالك مفتياً، له مشاركة في علم الأصول)[1].

كما حلاه أبو العباس أحمد ابن القاضي بقوله: (كان إماماً عالماً بمذهب مالك) وكرر قول ابن فرحون: (كان جليل القدر مشهور الذكر)[2].

كما نرى أنَّ ابنَ قدَّاح كان مهتماً بالحديث وخاصة بالصحيحين والموطأ[3].

ولم تخرج الأوصاف التي عزاها إليه غير هؤلاء عن هذا المعنى. وهي أوصاف تدل على ورعه وتواضعه ورتبته السامية في الإلمام بمسائل مذهبه المالكي.

- وظائفه القضائية:

إن الوظائف القضائية التي أُسندت إلى أبي علي بن قداح هي:

- قضاء الأنكحة[4]، في كرتين: سكتت المصادر عن تاريخهما.

- نيابة قاضي الجماعة، فقد ذكر الزركشي أنه كان نائب ابن عبد الرفيع، عندما كان يتولى هذا المنصب في آخر حياته، ولا ندري هل كانت النيابةُ خطةً مستقلة، أم كان يقوم بها كل من بيده قضاءُ الأنكحة؟

- قضاء الجماعة: أسند إليه هذا المنصبُ السامي بعد وفاة قرينه الشيخ ابن عبد الرفيع[5] سنة **٧٣٣**هـ، وهو منصب يخول لصاحبه اختصاصات واسعة، كما أسلفنا وهو أشبه بوزارة العدل في عصرنا.

والذي أسند إليه خطةَ قضاء الجماعة الأميرُ الحفصي أبو بكر ابن أبي

---

(١) تاريخ الدولتين: **٨٠**.

(٢) درة الحجال: **٣/١٩٩ - ٢٠٠**.

(٣) فهرس السراج: **٧٩**أ. حيث نرى أنه يجيز في هذه الكتب الحديثية.

(٤) تاريخ الدولتين: **٧٠**.

(٥) م، ن: **٧٠**.

زكرياء. وكان هذا الأمير (لا يولي قاضياً حتى يُشهد فيه بالخير)[١].

وفي عهد ولايته هذا المنصب الذي لم يطل عيَّن عدداً كبيراً من عدول الإشهاد: خمسين دفعة واحدة، وزعهم في الأمصار، يتولون الشهادة لدى القضاة، ويوثقون العقود والمعاملات بين الناس. وغايته التوسعة على الأهالي وتوفير الشغل لفئة من طلبة العلم الذين كانوا يجهدون في الطلب ويتحملون المشاق، ولا يجدون بعد ذلك من الوظائف ما يتيح للمجتمع الانتفاع بعلمهم، ويتيح لهم مورداً يناسبهم[٢].

وكان من العلماء المعاصرين له من يخالفه في هذا الاتجاه، ولا يرى التوسعَ في تعيين الشهود، مثل: أبي عبدالله ابن عبد السلام[٣].

وكان منهم من يذهب به التحري والاحتياط إلى منع أخذ الأجر على الشهادة، باعتبارها من فروض الكفاية التي تنزه عن أن يُرتزَق بواسطتها، ومنهم من رأى تحديد الأجر بقدر معين يومياً[٤].

أما ابن قداح فكان ممن يرى جواز أخذ الأجر عليها، وهذا الرأي هو الذي ساد بعد عصره، ووقع العمل به.

ومن العدول الذين عينهم ابنُ قدَّاح بالقيروان، من طلبتها:

- أبو محمد عبدالله الحجاجي، تلميذه سالف الذكر.
- وأبو يحيى أبو بكر ابن علي بن أبي بكر الفاسي، قرأ بالقيروان ثم ارتحل إلى تونس، فأخذ بها على ابن قداح على الراجح، وكان عالماً فاضلاً، وكان يأخذ الأجرة على الشهادة بين الناس. تولى

---

(١) المؤنس: ١٤٣.

(٢) معالم الإيمان: ١٤٤/٤ ـ ١٤٥.

(٣) تعرض المستشرق «برنشفيك» إلى هذه المسألة في كتابه (تاريخ إفريقية في العهد الحفصي: ١٣٨/٢ وما بعدها).

(٤) ممن كان يرى المنع أبو عبدالله الأجمي صهر ابن قداح، انظر: ص ١٨٥ هـ (٢). وفي (تاريخ إفريقية في العهد الحفصي: ١٣٨/٢) صحف المترجم اسم الأجمي إلى العجيمي).

القضاء ببعض المدن التونسية، منها: القيروان[1] (ـ ٧٦١هـ)، ودفن بدار الشيخ أبي عمران الفاسي التي ما زالت قائمة معروفة إلى الآن.

ـ توليه الإفتاء:

اشتهر ابنُ قدَّاح بأدائه لهذه الوظيفة الدينية التي لا يترشح لها إلاَّ من حذق علم الفقه واستوعب مسائله، واستطاع تنزيل أحكامه على الوقائع المستجدة، حتى يلبي حاجة الناس إلى معرفة أحكام الله في عباداتهم ومعاملاتهم فيسيروا على المنهج الشرعي.

قال ابن فرحون: كان على ابن قداح مدارُ الفتيا مع القاضي أبي إسحاق ابن عبد الرفيع ونظرائه[2].

وأفادنا ابنُ بطوطة أن (من عوائده أنه يستند كل يوم جمعة بعد صلاته إلى بعض أساطين الجامع الأعظم المعروف بجامع الزيتونة ويستفتيه الناسُ في المسائل، فإذا أفتى في أربعين مسألةً انصرف عن مجلسه ذلك)[3].

وممن حضر هذا المجلس أبو الحسن البطرني[4].

وكان ابنُ قدَّاح من المفتين المعيَّنين رسمياً لأداء هذه المهمة، وكان يتقاضى مرتباً على ذلك من أموال الأحباس كما أفاد تلميذُه ابنُ عرفة[5].

وكان السلطان الحفصي يستفتيه العامةُ، من ذلك أن الأمير أبا يحيى أبا بكر استفتاه، وهو قاضي الجماعة، كما استفتى ابنَ عبد السلام قاضي الأنكحة، في قضية نزلت بتونس سبقت إشارتنا إليها، وهي قضية اليهودي الذي يسرق صغارَ المسلمين، ويبيعهم للحربيين، فاتفق القاضيان على قتله،

---

(١) معالم الإيمان: ١٥٦/٤.
(٢) الديباج: ٨٢/٢. وتكرر هذا المعنى عند ابن القاضي في: (الدرة: ١٩٩/٣) وعند غيره.
(٣) الرحلة: ٣٣/١.
(٤) المعيار: ٧٠/٦.
(٥) م، ن: ٣٣٥/٧.

لكن ابنَ قداح قال: يُقتلُ بالسيف، واختار ابنُ عبد السلامِ أن يُصلب ويقتلَ، محتجاً بصلب عبد الملك بن مروان الحارث الذي تنبأ؛ كما جاء في «المدونة».

ومال السلطانُ إلى فتوى ابن عبد السلام. ولكن ابن عرفة ناصر ما ذهب إليه شيخه ابنُ قدَّاح، وتعقب فتوى شيخه ابن عبد السلام بقوله: (في احتجاج ابن عبد السلام بذلك نظرٌ، لأن قضية الحارث أقرب إلى الحِرابَة[1] مِن فعلِ هذا الذمي لعظم مفسدته)[2].

والملاحظ أن من المستشرقين الذين ينكبون على دراسة تاريخنا الإسلامي وحضارتنا التي كانت قائمةً على أساس ديني في الغالب، مَن لم يكونوا يفهمون حقَّ الفهم وصادقه، وظيفة الإفتاء وما يستند إليه المفتي من أصولٍ، وأبعادَ نظره وسعيَهُ لتطبيق أحكام الشريعةَ وتحقيق مقاصدها، فيؤدي بهم ذلك إلى إساءةِ تأويلِ فتاويه، ورميها بصبغةِ التعصبِ والظلم، ومن هؤلاء: «برنشفيك» الذي اعتبر اليهود في العهد الحفصي بتونس يعيشون (في مجتمع مقام على الميز الديني) ويخضعون لسلطة الإسلام والدولة المطلقة، الأمر الذي جعل وضعيتهم منقوصةً وجعلهم يستهدفون للقتل لأدنى سبب، لأن القضاة والمفتين لا يتحلَّوْن دائماً إزاءهم بروح التحرر. ومن الأسباب التافهة، في نظره، شتمُ الرسول ﷺ وسرقةُ صبيان المسلمين[3].

وهو لا يدري أن هذين السببين من الجرائم الفظيعة، ينطويان على

---

(١) عرَّف الإمامُ ابنُ عرفة الحِرَابةَ بقوله: (هي الخروج لإخافة سبيلٍ، لأخذِ مالٍ مُحتَرَم بمكابرةِ قِتَالٍ أو خوفه، أو لذهاب عقلٍ أو قتلٍ، خفيةً أو لمجرد قطع الطريقِ، لا لإمرةٍ ولا نائرةٍ، ولا عداوة).

وعرَّفها ابن الحاجب فقال: (الحِرابةُ: كل فعل يُقصد به أخذُ المالِ على وجهٍ تتعذرُ معهُ الاستغاثةُ عادةً من رجلٍ أو امرأةٍ أو حرٍ أو عبدٍ أو مسلم أو ذمي أو مستأمَنٍ، ومخيفها وإن لم يقتلْ ويأخُذْ مالاً).

(٢) إكمال الإكمال: ٤٣٥/٤. وانظر: (الحلل السندسية: ٥٩٧/٢/١، المعيار: ٤٣٥/٢).

(٣) تاريخ إفريقية في العهد الحفصي: ٤٣٩/١.

غدرٍ وخيانةٍ للعهد ونقض لعقد الذمةِ الذي يقتضي احترامَ المقدسات الإسلامية وعقيدةِ المسلم، وعدم انتهاك الحرمات.

وهو لا يدري أيَّ سلطةٍ يمنحُها النظامُ الإسلامي للفقهاء المجتهدين الموقعين عن رب العالمين بما يصدرون من أحكامٍ شرعيةٍ، تُطبقُ في المجالِ القضائي وفي غيره من مجالات الحياة، وهم بَذلك يُمسكون بزمام السلطةِ التشريعيةِ بأمانةٍ وإخلاص وهم ـ في الغالب ـ يبررون الأحكام بما يَدْعمُها من الحجج النقلية والعقلية المراعية للمقاصد السامية للإسلام.

وفي قضية سَرقة صبيان المسلمين وبيعِهم من النصارى المحاربين للمسلمين، نجد الإمام ابن عرفة يوضح ما اعتمده القاضيان في فتواهما واتفاقهما على قتل المجرم الغادر بالمسلمين، وكأنه بذلك يرد على المستشرق «برنشفيك» وأمثاله ممن جهلوا مقاصدَ الفقهاء ومآلات فتاويهم، فرموهم بالظلم والقسوة وعدم التحرر.

يقول ابن عرفة: (إنما حكم القاضيان فيه بالقتل، وإن كان إنما في سرقة الصغير القطعُ، لأن بفعله ذلك نقض العهد مع عظيم مفسدة فعله بما ينشأ عنه من تمليك الحر وتنصره)[١].

ـ وفاته:

لم تطل مدة أبي علي ابن قداح في قضاء الجماعة، إذ توفي في السنة الموالية لتقلده هذه الخطة، وهي ٧٣٤هـ /١٣٣٣م، قال الزركشي: (لم تطل أيامه في القضاء وتوفي رحمه الله في عام أربعة وثلاثين وسبعمائة)[٢].

وتابع الزركشيَّ في ذكر هذا التاريخ للوفاةِ الشيخان مخلوف[٣]، ومحفوظ[٤] الذي يلاحظ أن (الزركشيَّ أعرفُ بوفيات أبناء بلده).

---

(١) إكمال الإكمال: ٤/٤٣٥.
(٢) تاريخ الدولتين: ٧٠.
(٣) الشجرة: ٢٠٧.
(٤) تراجم المؤلفين: ٤/٥٨.

وهذا التاريخ يترجح على ما ذكره الصفدي[1] من أن سنة وفاته **٧٣٦**هـ، وتابعه فيه البرهان بن فرحون[2]، وأبو المحاسن بن تغري[3] بردي، وأبو العباس ابن القاضي[4].

ويؤكدُ كونَ وفاته سنة **٧٣٤**هـ أنه توفى على قضاء الجماعة وولي بعده ابنُ عبد السلام مباشرةً، وإنما كانت ولايتُه[5] سنة **٧٣٤**هـ، كما نقل تلميذُه ابنُ عرفة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) أعيان العصر: **٢/٢٩٤**.

وقد عين الصفدي يوم الوفاة فقال: (توفي رحمه الله تعالى في يوم عرفة سنة **٧٣٦** بعد أن نزل من عند السلطان).

(٢) الديباج: **٢/٨٢**.

(٣) المنهل الصافي مخطوط باريس، وهو ينقل عن الصفدي.

(٤) درة الحجال: **٣/٢٠٠**، لقط الفرائد، ضمن ألف سنة من الوفيات: **١٨٩**.

(٥) الشجرة: **٢١٠**، رقم **٧٣١**. نزهة الأنظار، لمقديش: **١/٥٦٨**.